مدى الثقة فى هيئة الأمم المتحدة

(تتمة ما نشر فى العدد الماضى)

وقامت الكتلة الشرقية بدورها بتطبيق مبادىء الميثاق خير تطبيق حين عرضت مسألة مصر وذكرت الكتلة الغربية بقولها السابق فى مسألة إيران والذى يبدو أنها نسيته . ولعل القارىء يتساءل: لم عارضت الكتلة الغربية مطالب مصر مع وضوحها واتفاقها مع نصوص الميثاق . والجواب عن ذلك هو الخشية من ترك فراغ فى مصر قد يمتد إليه النفوذ الروسى الزاحف إلى البحر الأبيض المتوسط . وفى سبيل ذلك يضحى بالميثاق وترفض مطالب مصر العادلة . . وهذا أمر مؤسف حقاً يذكرنا تماماً بما كان يسود القرن التاسع عشر من سياسة توازن القوى ومناطق النفوذ . . . تلك السياسة الخرقاء التى سببت الحروب المتتالية والتى يخيل إلينا أنها ستكون سبباً لحرب ذرية فى المستقبل .

ويمكننا ملاحظة الظاهرة المتقدمة فى مسألة أندونيسيا ، فقد صرح أحد السياسيين من الكتلة الغربية بأن السبب فى معارضة أمريكا وانجلترا لمطالب أندونيسيا هو الخوف من تفشى روح القومية إذ المعتقد أن سكان المستعمرات — إذا ما استقلوا — لا يستطيعون دفع تيار الشيوعية وحدهم .

وكذا الأمر فى مسألة اليونان . فالمعروف أن الكتلتين تتصارعان هناك بشكل واضح سافر . والإضرار والمشاكل التى تنتج من هذا التنافس يقع عبؤها كله على كاهل الأمة اليونانية المسكينة التى راحت تتمزق وتأكل بعضها بينما غيرها يتميز ليبتلعها . والعلاج فى نظرنا هو أن تترك هذه الأمة مرة لا تعبث بها واحدة من الكتلتين ويقيننا أنها ستلم ما تبعثر منها ، وتنهض فتضمد جراحها وتزيل ما كان على بصرها من غشاوة مصطنعة ثم تمضى حرة لتقرر مصيرها بنفسها . ثم إن المرء ليتساءل عن مصير معاهدات الصلح ، فالحرب قد وضعت أوزارها منذ زمن طويل والصلح لم يعقد بعد . أليس هذا مما يرثى له ؟ إن العجب فى هذه الأعجوبة يزول حتماً إذا ما أرجعنا العلة إلى هذا التنازع البغيض بين الكتلتين فحكومات الدول المهزومة لابد أن تكون على شكل معين حتى ترضى كلا من الطرفين ومستحيل أن يكون أساس كل من النظامين جد مختلف عن الآخر ثم يتفقان على أمر معين .

وقد عرفنا الآن أن سياسة توازن القوى ما زالت باقية فى ميدان السياسة الدولية وأنها مازالت تنفث سمها القاتل فى نواحى المعمورة مما يجعلنا نخش على هيئة الأمم من سريانه فيها فلا يتركها إلا جثة هامدة .. وبذلك تذهب كما ذهبت عصبة الأمم من قبل دليلا صارخاً على غباء البشرية وتأخرها فى فهم المعانى الإنسانية

خالدة ثابتة كالأشخاص والأحداث وهذه قد بقيت فى القصص القرآنى كما كانت فى قصص غيره من الكتب السماوية .

وعناصر يجوز عليها التغيير والتبديل كالمسائل التى يدور حولها الحوار .

وهذا هو الأمر الواضح تماماً من سنيع القرآن .

وأعتقد أن الأمر الذى وقع فى الدين ليس من الغريب أن يقع مثله فى القرآن .

هذه هى نظريتى فى القصص وهى نظرية تعتمد على طريقة الخلف ومذهب الأستاذ الإمام .

وهذه هى نظريتى فى الأساطير وهى تتفق وما ذهب إليه الرازى وتجرى مع مذهب الأستاذ الإمام والمذهب الأدبى فى أن الأسطورة أداة من أدوات التعبير . ثم هى على التفسير الذى جرينا عليه تشبه إلى حد كبير التفسير الذى جرى عليه الفقهاء فيما يخص الأديان .

وليس من الحق فى شىء أن نجيز فى الدين ما لا نجيزه فى الأدب مع أنه الأمر الذى قال به المفسرون وجروا عليه فى تفسير القرآن .

المسألة لا تحتاج هذا الضجيج . لكنها العصبيات فأساتذة الجامعة يتعصبون ويتحزبون كما يتعصب ويتحزب رجال السياسة .

وإذا كان الأستاذ الخولى قد رفض رسالة الأستاذ المحاسنى فيجب أن ترفض رسالة خلف الله .

هذه بعض مسائل الرسالة نشرتها لأنها تهم القراء أما ما بقى فستطلعونه فى القريب العاجل إن شاء الله .

محمد أحمد خلف الله

إن سياسة توازن القوى هي سياسة الأقوياء من الدول وليس من الإنصاف أن تلقى وزر الكارثة كلها على عاتق هذه الدول بل إن للدول الصغيرة أيضاً نصيبها في ذلك وهو ما نسميه : سياسة التهاون أو عدم الاكتراث — وهو العامل الثاني الذي أشرنا إليه في بدء الحديث .

إن كل دولة عضو في هيئة الأمم لابد أن تحترم الميثاق وإن وجودها كعضو شاهد عليها بوجوب الرضوخ التام لأحكامها . ولكن الشواهد تدل كلها على عكس ذلك تماماً .

ففي الشكوى التي تقدمت بها حكومة الهند إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة تتهم فيها حكومة جنوب أفريقيا بمعاملة الرعايا الهنود معاملة تقوم على التفريق بين الأجناس وحرمانهم من التمتع بالحقوق المدنية والعامة . . دافع المارشال سمطس هذه التهمة عن حكومته بأن المسألة المعروضة تدخل في الاختصاص الداخلي لكل دولة ، ومن ثم فلا اختصاص للجمعية العامة في هذا الشأن وفقاً للمادة الثانية في فقرتها السابعة وبذلك غلب الناحية القانونية على الناحية السياسة وطلب إحالة الأمر للفصل فيه إلى محكمة العدل الدولية . غير أن وجهة نظره لم تقبل داخل الجمعية . ذلك أن مندوبي الدول قد غلبوا الناحية السياسية على الناحية القانونية وأصدروا توصية لرفع القيود ومعاملة الهنود معاملة لا تقوم على التفريق . ولكن هل نفذت هذه التوصية ؟

إن من المؤسف حقاً أن يكون المارشال سمطس هو الذي كتب بيده ديباجة الميثاق التي تعتز بكرامة الأفراد وأقدارهم وبالحقوق المتساوية للرجال والنساء على السواء . . ثم يكون هو أول الهادمين لها ! .

ولكن أسفنا يبلغ أوجه حين نعلم أن توصية الجمعية العامة لم تنفذ هي أيضاً ! وليس لهذا الأمر الخطير من سبب سوى التهاون وعدم الاكتراث بالميثاق والهيئة معاً .

على أن في مسألة الشقيقة أندونيسيا مثلا واضحاً لهذا الهوان الذي يلاحق الميثاق . وقد أصدر مجلس الأمن قراره بوقف القتال ولكن هولندا لم تذعن للمرة الأولى . فأصدر قراراً ثانياً . ولكن هيهات وما زال العالم ينتظر قراره الثالث . فما أبخسها من أوامر

ومهما كان الرأي فلن تكون سياسة التهاون وعدم الاكتراث هذه هي الأولى أو الأخيرة في نوعها . بل إن سوابقها جلية في عصبة الأمم السابقة . إذ أن إيطاليا قد ضربت عرض الحائط بميثاق العصبة واعتدت على اثيوبيا أشنع اعتداء وكان اعتداؤها بمثابة مسمار يدق في نعش العصبة التي تهاون أعضاؤها بدورهم في تطبيق الجزاءات الاقتصادية والسياسية المنصوص عليها . ولقد انسحبت إيطاليا وألمانيا إثر ذلك وكونتا ما سمي في الحرب الأخيرة بدول المحور .

إننا نخشى أن يعاد تمثيل هذه المهزلة مرة أخرى فتنسحب بعض الدول من هيئة الأمم لسببين لا ثالث لها : إما أن تكون دولا قوية تحس بأن الميثاق قيد يحد من أطماعها وهو لا يعدو أن يكون قيداً معنوياً ليس له القوة المادية التي تحسب لها ألف حساب

فلم لا تفلت إذن من هذا القيد الأجوف الواهي ؟ . ولم لا تحطمه إن أبدى مقاومة ؟

وإما أن تكون دولا ضعيفة خاب ظنها في عالم سعيد بجانب الميثاق فلم تجد بجانبه أمناً أو استقراراً بل أصابها ظلم وجور . . فأرادت أن تنطوي على نفسها وأن تعيش في عالمها وحدها كمن ينأى بنفسه عن جيرة السوء وصحبة الأشرار .

ولقد تردد في بعض الآونة أن مصر تريد أن تنسحب من الهيئة إن لم تقدر مطالبها حق قدرها . . وحق الانسحاب لم يمنع منعاً باتاً بل صار في ميثاق الهيئة « رخصة » لا تستعمل إلا في حدود معينة وعند قيام المسوغ لذلك ، وقد كان هذا الحق مطلقاً كل الإطلاق في عصبة الأمم ومن مسوغات حق الانسحاب التي أوضحها مؤتمر سان فرنسيسكو ما يلي .

« إنه إذا أحست دولة من الدول في ظروف استثنائية ألا مناص لها من الانسحاب وإلقاء عبء حفظ السلم والأمن الدولي على عاتق الأعضاء الآخرين فليس مما يدخل في أغراض الهيئة أن ترغم مثل هذه الدولة على الاستمرار في هذا التهاون في داخل الهيئة ومن البدهي أنه لا مناص من انسحاب الدول بعضها إثر بعض أو من حل الهيئة بأية صورة أخرى إذا هي انتهى أمرها بأن خيبت آمال الإنسانية بأن تكون قد عجزت عن حفظ السلام أو بأن كان حفظها للسلام على حساب القانون والعدل »

ولا يفوتني في ختام هذا المقال أن أشير إلى نواحي نقص أخرى في الميثاق ولها أهمية عظمى تتعلق بحق الاعتراض (الفيتو) وبوليس الأمن الدولي . وقد تساعدنا الظروف فنتناولها بالبحث في مقال آخر إن شاء الله تعالى .

عبد الحميد عثمان عبد المجيد